

رفضوا تنفيذ أحكام قضائية نافذة وتوجيهات رسمية عليا

الصحة تكشف نهب 148 قطعة أرض بعد منحة لكبار موظفي وزارة الداخلية

للنهب في عدن قصص وحكايات تزخر بها مكتبة الفساد، فلا قانون يحدها أو قضاء أو أي سلطات أخرى، وعلى ذلك شواهد كثيرة حيث تعد قضية (مخطط النصر بخور مكسر-عدن) إلى جانب ماسبق وان تناولناه في الصحة في إطار ملف الأراضي جزئية استدلال غنية بالشواهد والإثباتات. ففي عام 1993م بعد الوحدة اليمنية المباركة قررت الدولة منح موظفيها أراض سكنية ومن ضمنهم المنتسبين لشرطة محافظة عدن حيث اعتمدت لهم مساحه كبيره وأسقطت لهم مخططا على الأرض (مخطط النصر بخور مكسر)

سمير حسن



بشأن تنفيذ الحكم. فلم يرد الطرفان عليه أيضا. وفي تاريخ 9 سبتمبر 2003م، أصدرت محكمة صيرة، مذكرة إلى رئيس محكمة استئناف عدن تفيد باستنفاد المحكمة كافة إجراءاتها دون جدوى أو فائدة ولا مفر أمامها الا تطبيق نص المادة (489) مرافعات. تبعها بتاريخ 6 أكتوبر 2003م، مذكرتين وجهها رئيس محكمة استئناف عدن الأولى إلى وزير العدل، يطلب فيها التوجيه القانوني من أجل فرض تنفيذ حكم المحكمة بعد استنفادها الإجراءات. والثانية إلى رئيس محكمة صيرة، للسفر في تنفيذ الحكم وفقا للقانون بعد الرد من الوزير أو رئيس الوزراء!!! فلم تنفذ.

وبتاريخ 24 فبراير 2004م، رد وزير العدل إلى رئيس محكمة استئناف عدن، بفرض تنفيذ الحكم وقراره التنفيذي وفقا للقانون. وبتاريخ 4/ مارس 2004م وجه محافظ عدن، إلى مدير مصلحة أراضي عدن، لتنفيذ توجيهاته السابقة وما تم الاتفاق مع مدير الأمن بشأن تنفيذ الحكم. !!! فلم تنفذ.

وبتاريخ 3 ابريل 2004م وجهت محكمة صيرة مذكرة إلى محافظ عدن، تطلب فيها إلزام المحكوم ضدهم تنفيذ حكم المحكمة وقرارها التنفيذي. بتاريخ 11 ابريل 2004م، وأصدر محافظ عدن توجيهاته إلى مدير عام مصلحة أراضي عدن، للعمل بمذكرة المحكمة لاتخاذ الإجراءات اللازمة. ولم تنفذ.

وبعد تعيين الاستناد (شيخ سالم بانافع) مديرا عاما لمكتب الأراضي - عدن، وافق مكتب الأراضي على تنفيذ الأحكام النافذة وأصدر الأوامر بإلغاء العقود اللاحقة الصادرة عام 98/97م. ونشر إعلان قانوني بذلك في صحيفة 14 أكتوبر - الحكومية - بتاريخ (14/9/2004م). لكن إدارة أمن عدن ظلت على امتناعها من تنفيذ الأحكام.

بالإضافة إلى الأحكام القضائية النافذة، والأوامر الرسمية العليا، أعلاه، تقدم الملك الشرعيون بـ (8) مناشدات عبر الصحافة، ومناشدتين عبر منظمة حقوق الإنسان اليمنية، ومنظمة حقوق وحرية.

له، اصدر مدير عام أمن عدن (العميد/ محمد صالح طريق) أوامره للشرطة في منطقة (النصر- العريش) بمنع الملك الشرعيين والمحكوم لهم من الحيازة والبناء في أراضيهم وعدم اعتماد شرعية العقود الصادرة عام 93م، واعتماد شرعية العقود الصادرة عام 98/97م - التي ألغاه القضاء بأحكامه النافذة.

قوبل هذا الإجراء بتقديم عدد من الملاك ببلاغات ودعاوى للمحكمة/ النيابة / محافظ عدن... ضد (مدير امن عدن + مدير شرطة النصر+ المغتصبون) فصدرت أوامر من مدير امن عدن لقسمة شرطة (النصر العريش) بعدم تنفيذ أوامر النيابة وعدم رفع محاضر الاستدالات المطلوبة من النيابة في قضايا أراضي النصر. وذلك خلافا لمادة (487) لقانون المرافعات رقم (40) لسنة 2002م.

وبتاريخ 6 مايو 2002م، أصدرت محكمة صيرة (بلاغ) موجة إلى وزير العدل، بشأن تنفيذ الحكم. فلم يتم الرد عليه. وكذلك بتاريخ 15 ابريل 2003م. أصدرت محكمة صيرة (بلاغا)، إلى رئيس الوزراء، والى وزير العدل،

جديدة فوق العقود السابقة تخلق إشكاليات وصراعات غير محسوبة العواقب بين الأفراد بسبب تصرفات غير مسؤولة وغير مدركة لما سترتب عليها من أثار سلبية كون الوطن في غنى عنها وبالذات في الوقت الحاسي والشيء المؤسف أن يأتي ذلك من جهات يتطلب منها أن تركز على حماية حقوق المواطنين وصيانتها.

غير أن ما حدث هو أن تم الاستهتار بحكم المحكمة، وبأمرها القضائي السابق، واستكمل مدير مكتب أراضي عدن (يحيى محمد دويد) التوقيع على العقود الجديدة بأسماء القادة الجدد لوزارة الداخلية. فاستكمل المدعين (الملك الشرعيين) بقية إجراءات التقاضي وأصبح الحكم القضائي بات ونهائي بصور القرار التنفيذي له بتاريخ 11/20/2000م. والذي قوبل هو الآخر بامتناع المدعي عليهما (1/إدارة امن عدن /2/ مصلحة الأراضي) من تنفيذ الأحكام الصادرة، خلافا للمادة (165) من قانون الجرائم والعقوبات رقم (12) لعام 94م. ولم يسأل أو يحاسب احد. وخلافا للقوانين واستخفافا بالقضاء وتحديا

فلم تنفذ أوامر رئيس الوزراء. تقدم وكيل الملك بشكوى إلى رئيس الجمهورية، الذي اصدر توجيهاته بمذكرة رقم (7067) الصادرة بتاريخ 21 يوليو 1997م إلى كل من 1- محافظ عدن، 2- قائد المنطقة الجنوبية، 3- مدير امن عدن، 4- وكيل الأمن المركزي للأمن السياسي - عدن، تنص « كثرة الشكاوى بوجود اقتحامات لعدد من المساكن والاعتداء على الأراضي والممتلكات العامة والخاصة في عدن، عليكم العمل على إخراج وضبط المعتدين ومحاسبتهم بما يحافظ على الممتلكات العامة والخاصة ويصون الوحدة الوطنية ونحلمكم كامل المسؤولية عن ذلك .»

لكن توجيهات رئيس الجمهورية لم تنفذ. عاد وكيل الملك مرة أخرى إلى رئيس الجمهورية فأصدر توجيهاته بتاريخ 24 ديسمبر 1997م إلى نائب رئيس الجمهورية، ومدير مصلحة الأراضي عدن، بحل مشكلة أصحاب أراضي النصر وعدم فتح نزاعات في المستقبل. لكن التوجيهات الثانية لرئيس الجمهورية أيضا لم تنفذ!!!

تقدم (57) من الملاك الشرعيين ، بواسطة وكيلهم، بدعاوى مدنية بالأرقام (158/110/52/51 لعام 1997م)، ضد المدعي عليهما : (1) مصلحة أراضي عدن، (2) إدارة أمن عدن. وأصدرت محكمة صيرة (أمرا قضائيا) بتاريخ / 20 أكتوبر 1997م، موجه إلى مدير مكتب مصلحة أراضي وعقارات الدولة عدن (يحيى محمد دويد) يأمر بإيقاف صرف أراضي موضوع الدعوى لأي شخص حتى الفصل من المحكمة. لكن الأمر القضائي لم ينفذ.

بتاريخ 1998/3/21م، أصدرت محكمة صيرة الابتدائية برئاسة (القاضي / فهد عبدالله حسن) حكما قضائيا لصالح المدعين، يأمر المدعي عليهما (1/ إدارة امن عدن /2/ مصلحة الأراضي) « بمنع التعدي على الأراضي المصروفة بعقود رسميه صادرة عام 93م للمحكوم لهم والغناء أي إجراءات بشأنها» وكان القاضي نافذ البصيرة عندما كتب في ديباجة الحكم بالنص « أن فرض عقود

تم من خلاله صرف البقع لقراية 148 شخصا من الأفراد المنتسبين لوزارة الداخلية ويعقود رسميه، وبعد تسلم الأفراد تلك العقود والمخططات بدأوا في عملية البناء غير أن حرب 1994م جاءت بمتغيرات أخرى حيث أعقبها قيام مساحة الأراضي بعدن بمنح تلك الأراضي بعقود أخرى جديدة لكبار منتسبي وزارة الداخلية، نستعرضهم بالاسم.

وأمام النفوذ لم يجد بدا أولئك الأشخاص في الدفاع عن حقوقهم سوى اللجوء إلى القضاء والذي حكم لهم بالتمكين من الأرض غير أن قوة القانون بدت عاجزة في تنفيذ تلك القرارات أمام قانون القوة والنفوذ.

وبعد 14 عام من المتابعات المضنية والمحاکمات الشاقة، وبعد فشل توجيهات رئيس الجمهورية، ونائبه، وعلي محسن الأحمر، ورئيس مجلس الوزراء، ووزير العدل، و (3) محافظين محافظة عدن، ورئيس محكمة استئناف عدن، ورئيس النيابة، في تنفيذ أحكام قضائية باتة. لاغرابة من أن نرى هؤلاء الملك يعلنون الانسواء تحت راية الحراك.

غياب دولة.. وفساد سلطة!!!

بعد الحرب، وتحديدا في عام 1996م، اصدر مدير أمن محافظة عدن، (العميد/ محمد صالح طريق) أوامر للشرطة بمنع الملك الشرعيين (مخطط النصر بخور مكسر) من الحيازة والبناء في أراضيهم. وشكل لجنة توزيع ومتابعه مع مدير مكتب الأراضي عدن (يحيى دويد)، لاتخاذ الإجراءات وصرف عقود.

وعلى هذا الأساس تقدم وكيل الملك الشرعيين (عبدالله عبدالله عديريه) بشكوى إلى قائد المنطقة العسكرية الجنوبية - حينها - بتاريخ 19 مايو 1997م، فوجه بمذكرة إلى مدير امن عدن بمنع البسط على أراضي مخطط النصر وتمكين أصحابها في الكشف المرفق. فلم تنفذ أوامر قائد المنطقة الجنوبية.

ومره أخرى تقدم وكيل الملك بشكوى إلى رئيس الوزراء الذي وجه بتاريخ 22 يونيو 1997م، وزير الداخلية ومحافظ عدن، باعتماد العقود الشرعية والعمل على إنصاف أصحابها.

ماذا بعد وقف الحرب؟

عبدالحافظ الفقيه

إن أي حكم استبدادي في أي مجتمع عندما لا يجد إرادة شعبية رافضة أو معارضة قوية مواجهة يطغى ويستكبر ويفسد ويجعل من الفساد صلاحا ومن الحروب صلاحا ومن الفقر غنى ومن العطالة عملا ومن الجهل علما ومن المرض صحة ومن الظلام نورا ومن الجفاف أنهارا ومن الظلم أو الطغيان عدلا ورحمة كما قال تعالى ﴿ وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون... ﴾ وهكذا تتغير الموازين لدى الأنظمة الاستبدادية.. ولقد رحب الشعب اليمني كله بوقف حرب صعدة السادسة التي استمرت حوالي ستة أشهر هذه الحرب التي تقوم وتنتهي ولا يدري أحد لماذا وما الهدف منها؟ هذه الحرب العنيفة التي ذهب ضحيتها مئات الآلاف من المشردين والآلاف من الجرحى والقتلى وفي كل حرب يقول النظام أنه لا بد من حسمها عسكريا ثم يعلن أنها لن تعود مرة أخرى وإلى الأبد... ترى هل هذه الحرب ستكون الأخيرة أم كسابقتها؟ نسأل الله أن يجعلها آخر الحروب.. لقد بدأت هذه الحرب في مديريةية ثم انتقلت إلى محافظة ثم إلى بعض المحافظات المجاورة ثم تحولت إلى حرب إقليمية.. ترى من الذي أوجدها ومن الذي أوصلها إلى هذا المستوى؟ ومن الذي لعب بورقة المذهبية باسم السنة والشيعية؟ في وقت كاد الناس أن ينتهوا من هذه القضية بعد الثورة وثقافتها وتعليمها ومفاهيمها..

وهل يدرك هذا النظام أنه يلعب بالسلم الاجتماعي ويهدم كل ما حققته الثورة في المجتمع اليمني من السلم الاجتماعي وأثناء حرب صعدة عيث هذا النظام بورقة أخرى باسم آخر باسم الإرهاب والقاعدة وأب المجتمع الدولي على اليمن لمحاربة الإرهاب كل هذا من أجل الحصول على الأموال، ومعلوم ومعروف من الذي يتواصل مع القاعدة ويعرفها فردا فردا ولكن للأسف الشديد فقد قدم النظام قرابين بين يديه لإرضاء الغرب من الأطفال والنساء والشيوخ في مجزرة المعجزة وفي المحفد وأرحب.. ولقد تنادى العالم لحرب الإرهاب في اليمن وكان من الكرم الحاتمي الذي تمثّل في اجتماع لندن ولادة ساعتين قبل يوم من مؤتمر أفغانستان ولقد ترك هذا الاجتماع حول محاربة الإرهاب أما الجانب الاقتصادي فقد كان تقرير اليمن مخجلا ومخزيا لأنه منذ 2006م بمؤتمر المانحين والذي منح اليمن قرابة 5مليار دولار لم يستفد منها إلا بحدود 7% ولذلك كان قرار اجتماع لندن أنه لا بد من مؤتمر آخر في الرياض لأصدقاء اليمن لأوصياء اليمن من أجل ترشيد حكومة اليمن التي أصبحت خارج نطاق الخدمة فأصبحت بحاجة ماسة للوصاية أما النظام فاعتبر اجتماع لندن نصرا ما بعده نصر ففعل من نصح أو تكلم كلمة حق طراوير السياسية في الداخل والخارج..

ترى ماذا بعد اجتماع لندن ووقف الحرب؟ إن نظاما يعيش على الحروب والأزمات لا يمكن أن

يهدأ له بال بدون ذلك والمثل يقول (الطبع غلب التطبع) إننا نرى نذر حرب جديدة يصرح بها هذا النظام وبدأ في ممارستها إن أول الحروب الفادحة والتي بدأ تنفيذها هي الحرب الاقتصادية ضد الشعب فبعد اجتماع لندن مباشرة بدأ تنفيذ الجريعة المتدرجة في مشتقات النفط وتدهور العملة اليمنية.. إن هذا النظام عاجز عن إيقاف الفساد المالي والإداري ولذلك يلجأ لتجريح الشعب وقتله بسياساته الخاطئة وتصرفاته المدمرة لإنقاذ نفسه.

حذاري فتحت الرماد للهبيب.. ومن يزرع الشوك يجني الجراح.. والحرب الثانية التي بدأ يمارسها النظام هي ضد الديمقراطية والحوار فبدأ بإعلان إيقاف الحوار والعمل على إفشال اتفاق فبراير 2009م ويريد أن يحمل المعارضة كل أخطائه وأساليبه الفاشلة في إدارة الحوار وإدارة البلاد، وعلى المشترك أن يكون متيقظا فإن الحرب القادمة للنظام ستركز على تمييز الديمقراطية بالأساليب المؤتمرية المكشوفة والمعتمدة والهدف منها أما مشاركة اللقاء المشترك دون تسوية الملعب وبالطريقة التي يريدها المؤتمر أو جعل المشترك خارج العملية الديمقراطية ولكن نقول لهذا النظام أن أساليبك أصبحت معروفة لدى الداخل والخارج وستجعلك خارج الديمقراطية ولا يحق المكر السيئ إلا بأهله... وعلى المشترك تفعيل الحوار والنضال السلمي.. وأما الحرب الثالثة فستكون

ضد الحراك الجنوبي.. وعلى الحراك أن يدرك أن السلطة تريد أن تجره إلى العنف حتى تجد مبررا في قمعها وضربها ولذلك عليه أن يستمر في نضاله السلمي وأن لا ينجر إلى مربع العنف الذي تسعى إليه السلطة ليلا ونهارا ومن خلال عناصر مندسة، وأما الحرب الرابعة فهي الحرب المعلنة والمتسمرة ضد الكلمة الحرة وأصحاب الرأي من الكتاب والصحفيين والصحف الحرة تمثلت في اعتقال الصحفيين كالمخالج وياشراحيل وأخيرا أنيس منصور وغيرهم وإغلاق الصحف كالأيام وعلى أصحاب الكلمة ألا ترهبهم هذه الحرب ويكفيهم شرفا الحديث (سيد الشهداء حمزة ورجل قال كلمة حق عند سلطان جائر..)

أما كان الأولى له أن يخوض حربيا ضد الفساد والمفسدين والمنتفذين؟ وضد التدهور الاقتصادي فيخوض معركة التنمية والاقتصاد؟

أما كان الأولى له أن يخوض معركة ضد الجهل والفقر والمرض الذي يفتك بالشعب والذي من أجله قامت الثورة؟

أما كان الأولى له أن يحقق الوعود الانتخابية التي قطعها على نفسه بإنهاء الفقر والبطالة؟

أما كان الأولى له أن يخوض معركة إنهاء الظلام بحل مشكلة الكهرباء؟ وإنهاء العطش بحل مشكلة المياه؟

أما كان الأولى له أن يخوض حربيا ضد القضاء الفاسد فيصلحه؟..